

دور صندوق النقد و البنك الدوليين في توجيه الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر

The role of the IMF and the World Bank in steering economic reforms in Algeria

الباحث : شتيوي علي

طالب دكتوراه - كلية الحقوق و العلوم السياسية

جامعة محمد خيضر - بسكرة / الجزائر

[chetriad 40@Gmail.com](mailto:chetriad40@gmail.com)

تاريخ النشر :	تاريخ القبول :	تاريخ الإرسال :
2019/02/04	2018/12/15	2018/10/26

الملخص:

عاشت الجزائر كباقي الدول النامية وضعية اقتصادية صعبة، بسبب تراجع اسعار النفط ، انتهاج سياسات التخطيط المركزي بالإضافة الى ازمات سياسية و دستورية، و للخروج من تلك الازمات استدعى القيام بإصلاحات سياسية و اقتصادية عاجلة ، لإعادة بعث التنمية و تصحيح مسار النظام السياسي . و لإجراء عملية اصلاح احتاجت الجزائر الى مساعدات مالية من طرف المؤسسات المالية العالمية ، حيث كانت الوجهة مؤسسات بروتن وودز، و توقيع عدة اتفاقيات مع صندوق النقد والبنك الدوليين بهدف تصحيح الاختلالات التي عانت منها على المستوى الاقتصادي .

حصلت الجزائر على قروض لأجل انعاش اقتصادها ، و قامت بعدة اصلاحات اقتصادية و سياسية تحت توجيهات مؤسسات بروتن وودز و في ظل خارطة طريق مددة سلفا في مخابر صندوق النقد و البنك الدوليين ، حيث اتبعت الجزائر حزمة من البرامج و السياسات . لعلى ابرزها الانتقال من التوجه الاشتراكي كخيار اقتصادي و في اتجاه اقتصاد السوق

الكلمات المفتاحية: اصلاح اقتصادي، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، الجزائر

Abstract:

Algeria had a difficult economic situation because of the adoption of central planning policies as well as political and constitutional crises. In order to get out of these crises, urgent political and economic reforms were needed to re-establish development and correct the course of the political system.

Algeria needed financial assistance from the international financial institutions, which was the destination of the Bretton Woods institutions, and the signing of several agreements with IMF, World Bank aimed at correcting the imbalances suffered by the economy.

Algeria has obtained loans for the revival of its economy, and has undertaken several economic and political reforms under the direction of the Bretton Woods institutions and under a road map prepared in advance in the laboratories of the IMF and the international agenda. Algeria has followed a package of programs and policies. As an economic option and towards a market economy

Keywords: Economic Reform, IMF, World Bank, Algeria

مقدمة :

قامت الجزائر بجملة من الاصلاحات السياسية والاقتصادية منذ الاستقلال الى اليوم بسبب العديد من الازمات السياسية والاقتصادية ، حيث عرفت الجزائر العديد من الإصلاحات على مستوى الوثيقة الدستورية مست العديد من مناحي الحياة ، فعلى الصعيد السياسي عرفت عدة تعديلات دستورية و هيكلية العديد من المؤسسات السياسية والاقتصادية ، و يرجع كل ذلك الى ضغوط داخلية و خارجية و تعتبر سنوات التسعينات من اهم السنوات التي عرفت ازمة كبيرة كادت ان تعصف بالدولة بسبب توقيف المسار الانتخابي و دخول الجزائر في دوامة من العنف اثر بشكل كبير على

اقتصاد الدولة مما دفع بالدولة الى اللجوء الى صندوق النقد الدولي طلبا للمساعدة تدخل صندوق النقد بمعية البنك الدولي منحا الجزائر قروض لكن بشروط تتعلق بإجراء إصلاحات اقتصادية .

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

ما هي أهم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر بتوجيه من صندوق النقد و البنك الدوليين؟

بالإضافة الى تساؤلات فرعية لفك معالم الاشكالية

ما المقصود بالإصلاحات؟

ما هي برامج وسياسات صندوق النقد و البنك الدوليين ؟

ما هي أهم البرامج والسياسات التي ينادي بها صندوق النقد و البنك الدوليين ؟

ما هي أهم الإصلاحات الاقتصادية التي التي قامت بها الجزائر ؟

وللإجابة على الاشكالية المطروحة تم اعتماد الخطة التالية:

المحور الاول :الاطار المفاهيمي للإصلاح

المحور الثاني :سياسات وبرامج صندوق النقد و البنك الدوليين

المحور الثالث :علاقة الجزائر بصندوق النقد و البنك الدوليين

المحور الرابع:أهم الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر

المحور الاول :الاطار المفاهيمي للإصلاح

اولا : مفهوم الإصلاح

1- الإصلاح لغة: من الفعل أصلح يصلح إصلاحا، إي إزالة الفساد بين القوم والتوفيق بينهم.¹

وهو نقيض الفساد، فالإصلاح هو التغيير إلى استقامة الحال على ما تدعو إليه الحكمة.

يتبين أن كلمة الإصلاح تطلق على ما هو مادي، ومعنوي، فالمقصود بالإصلاح من الناحية اللغوية، التغيير من حال إلى حال أحسن، أو التحول عن شيء والإنصراف عنه إلى سواه.²

كما ذكر لفظ الإصلاح في القرآن الكريم في العديد من الآيات، منها قوله تعالى: "ولا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون"³.

وفي قوله تعالى: "ان يصلحها بينهما صلحا والصلح خير"⁴

على اساس ان الاصلاح شئ محمود، ومنشود في الشرائع السماوية بالإضافة الى التشريعات القانونية الوضعية، وهناك العديد من التعاريف التي حاولت وضع اطار مفاهيمي لعملية الاصلاح .

2- الاصلاح اصطلاحا

تعددت التعريفات الاصطلاحية لمعنى الإصلاح وذلك حسب تعدد و اختلاف الإيديولوجيات ووجهات نظر الجهة التي تناولت المفهوم من أهمها نجد:

تعريف " الموسوعة السياسية ": "التي تعرف الإصلاح على أنه" تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها، والإصلاح خلافاً- للثورة - ليس سوى تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام"

ويعرف " المعجم السياسي "الإصلاح بأنه " :التغيير الاجتماعي المحدود الذي يشتمل على تحسينات تدريجية التي تقوم بها القيادة السياسية، سواء من الناحية الاجتماعية أو الإقتصادية أو السياسية أو الثقافية، وضمن خطة تكون خماسية (خمس سنوات)، أو عشرية، أو حسب الظروف التي يتطلبها الإصلاح"⁵.

هذا في ما يتعلق بالإصلاح كمفهوم عام، رغم ارتباط الإصلاح بالنظام السياسي فهو ذو صبغة سياسية لهذا غلب على التعاريف الاصطلاحية البعد السياسي.

ثانيا: انواع الاصلاح :

هناك العديد من المجالات التي تعتمد الاصلاح لغرض الاستمرار فالأنواع متعددة بتعدد مجالات الحياة الانسانية ، لكن سنكتفي بذكر نوعين نظرا لارتباطهما ببعضها البعض هما:

1- الإصلاح السياسي⁶

يعرف قاموس " إكس فورد "الإصلاح السياسي على أنه "تغيير أو تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائص، وخاصة في المؤسسات والممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة ، أي إزالة بعض التعسف أو الخطأ."

ويعرف قاموس " وبستر " للمصطلحات السياسية (1988) الإصلاح السياسي هو " تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد"

وتبنى برنامج الأمم المتحدة لإدارة الحكم في الدول العربية التعريف التالي للإصلاح السياسي " يعتبر الإصلاح السياسي ركنا أساسيا مرسخا للحكم الصالح ومن مظاهره سيادة القانون والشفافية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والعدل وفعالية الإنجاز وكفاءة الإدارة والمحاسبة والمسألة والرؤية

الإستراتيجية ، وهو تجديد للحياة السياسية وتصحيح لمسارها ولصيغها الدستورية والقانونية، بما يضمن توافقا عاما للدستور وسيادة القانون ،وفصلا بين السلطات، وتحديدًا للعلاقات فيما بينها"

ـأما" هينتغتون "فقد عرفه على أنه " عملية تعديل وتطوير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في إطار النظام السياسي القائم بالوسائل المتاحة واستنادا لمفهوم التدرج "

ركزت هذه التعاريف على الاطار المؤسسي و الفصل بين السلطات و استقلالية المؤسسات و الدعوة للحكم الراشد كمقاربة اصلاحية .

وهناك محاولات عربية لاستجلاء المفهوم تعرف الموسوعة السياسية العربية الإصلاح السياسي على أنه " :تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية المساس بأسسها، وهو بخلاف الثورة ليس إلا تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام، أنه أشبه ما يكون بإقامة الدعائم التي تساند المبنى لكي لا ينهار وعادة ما يستعمل الإصلاح السياسي لمنع ثورة من القيام أو لأجل تأخيرها"

أما الأستاذ " أمين المشاقبة " يعرفه بأنه :التغيير أو التعديل نحو الأحسن من وضع سيئ أو غير طبيعي، أو تصحيح الخطأ أو تصويب اعوجاج ، أو هو عملية تعديل وتطوير جذري أو جزئي في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في إطار النظام السياسي القائم وبالوسائل المتاحة واستنادا لمفهوم التدرج ⁷ .

اذن فالإصلاح السياسي هو عملية تغيير وتعديل نحو الاحسن، قد تكون جزئية او جذرية يقوم بها النظام السياسي كاستجابة لضغوط داخلية و خارجية للحفاظ على الدولة من الانهيار والسقوط .

2- الإصلاح الاقتصادي :

يعرف باحثون الإصلاح الاقتصادي، بأنه مجموعة السياسات التصحيحية التدريجية التي تتبناها دولة ما، لمعالجة التشوهات والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد، ومواجهة الأزمات الخانقة، عبر إحداث تغييرات جوهرية في أساليب تعبئة الموارد وتوزيعها وإدارة الإنفاق، ورفع الكفاءة الإنتاجية بغية تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، وإشباع الحاجات والوصول لمستويات معيشية أفضل لأفراد المجتمع، في استراتيجية تستهدف تعديل بنية الاقتصاد الوطني ورفع درجة مرونته، ⁸

يمكن القول ان الاصلاح الاقتصادي يأتي نتيجة قصور في السياسات المتبعة سابقا ،مما يضطر الدولة للبحث عن سبل للخروج من الازمة عبر اتباع سياسات معينة ضمن برامج معدة داخليا او قد تكون من الخارج .

المحور الثاني : سياسات وبرامج صندوق النقد و البنك الدوليين

اولا: مفهوم المؤسسات المالية (صندوق النقد و البنك الدولي)

1- المؤسسات المالية المانحة :

تعرف المؤسسات المالية الدولية " بأنها مؤسسات تقوم بتحقيق أهداف الأمم المتحدة من أجل تحسين ظروف معيشة الشعوب المختلفة ومحاولة دفع عجلة التنمية في الدول الفقيرة وتقريب الفروق الشاسعة في المستويات الاقتصادية الغنية والدول الفقيرة وكل ذلك يؤدي الى خدمة الهدف الأسى للأمم المتحدة وهو الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وتوطيد العلاقات الودية بين الدول ".⁹

يقصد بها تلك المؤسسات او المنظمات الدولية ذات التخصص المالي و التي يشترك في عضويتها دول و تساهم في تقديم قروض الى الدول التي تعيش ازيمات مالية و اقتصادية .

ومع ظهور مفهوم الحكم الجيد من قبل المنظمات الدولية المانحة للقروض مثل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و العمل كذلك على تقديم المساعدات ضمن مشروطة الاصلاح (Conditionality)

المشروطة الاصلاحية أساسا تتضمن فرض عدد من الشروط لقيام هذه الدول بحزمة من التغييرات الاقتصادية بالأساس والسياسية في بعض الأحيان في هياكلها لتصبح أكثر رأسمالية اقتصاديا، وديمقراطية سياسيا أو ما عرف في ذلك الوقت ببرامج التكيف الهيكلي لإقراض الدول النامية ، و الانتقال من البرامج الى السياسات الراشدة و من اهم هاته المؤسسات المالية الدولية هما صندوق النقد الدولي و البنك الدولي :

2- تعريف صندوق النقد الدولي :

يعرف صندوق النقد الدولي " هو وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي ،حيث يقع مقره في واشنطن و يديره اعضائه اللذين يشملون جميع دول العالم تقريبا البالغ عددهم 188 بلدا عضو "¹⁰.

يعمل صندوق النقد الدولي على تعزيز الاستقرار المالي ،والتعاون في المجال النقدي على مستوى العالم كما يسعى لتيسير التجارة الدولية، وزيادة معدلات توظيف العمالة والنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، والحد من الفقر في مختلف بلدان العالم.

3- تعريف البنك الدولي :

هو وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة أنشئ بموجب اتفاقية " برتين وودز" عام 1945 وبدأ أعماله بتاريخ 25 جوان 1946 ، ويعتبر مكمل لأهداف صندوق النقد الدولي و يعمل على تقديم قروض طويلة الأجل لتشجيع حركة الاستثمارات في الدول الأعضاء وعمليات التعمير والبناء

الاقتصادي ويهدف الى تحقيق النمو المتوازن طويل الأجل للتجارة الدولية والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء ويعتبر البنك الدولي أحد أكبر ممول للتنمية في العالم،¹¹.

من خلال تعريف كل صندوق النقد و البنك الدولي يتبين ان هناك علاقة وظيفية بين المؤسساتين لاداء مهام مشتركة ذات طبيعة اقتصادية ومالية من خلال مجموعة من البرامج و السياسات .

فانيا : برامج و سياسات صندوق النقد الدولي و البنك الدوليين

يشترك صندوق النقد و البنك الدوليين في مجموعة من السياسات و البرامج وتتمثل في:

1- برنامج التثبيت الاقتصادي Stabilization Policy

يقصد به البرنامج الذي يهدف إلى استعادة التوازن في الاقتصاديات الكلية في البلدان التي تعاني من عجز في

ميزان المدفوعات من خلال سياسة مالية، نقدية، وأسعار الصرف.

استعادة التوازن في الأجل القصير ولذلك فإن مدة برامج التثبيت عادة ما تكون بين عام وعامين، وهي تمثل مشروطة الصندوق التي يتم الاتفاق عليها مع الدولة المعنية.

والملاحظ أن الصندوق يسعى من وراء هذا البرنامج لتحقيق ثلاثة أهداف وهي:

أ- تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

ب- تخفيض معدلات التضخم.

ت- زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

ويتم تحقيق هذه الأهداف من خلال مجموعة من الاجراءات التقشفية والانكماشية التي تهدف إلى التحكم في جانب الطلب ومنها:

زيادة موارد الخزينة العامة من خلال تنشيط الجهاز الضريبي وتقليص الدور الاجتماعي للدولة.

تقليص الاستثمار الحكومي والحد من تدخلها في الأمور الاقتصادية (يترك الأمر للسوق).

التركيز على إدارة الطلب بهدف التحكم في عملية الإصدار النقدي والإقلال من الإنفاق الحكومي وإلغاء الدعم بمختلف أشكاله.

تخفيض مستويات الأجور الحقيقية سواء بالتخفيض المباشر أو من خلال الضغط عليها بمحرك القوى العاملة و التخلي عن التوظيف الحكومي.¹²

2- برامج التكيف الهيكلي (Structural Adjustment Programs):

ويتابع تنفيذها البنك الدولي في الأجلين المتوسط والطويل وتستند بدورها على النظرية النيوكلاسيكية في تخصيص الموارد وتوزيعها ويمكن تحديد أهم هذه البرامج:

أ- تحرير الاسعار:

تسعى إجراءات التكيف الهيكلي إلى تحرير الأسعار سواء للموارد أم للسلع النهائية من دعم إجرائيات حماية على الأسعار المحلية والعالمية من طرف الدولة ، وتعمل هذه الإجراءات لتحقيق تخفيف العبء عن ميزانية الدولة أي إلغاء الدعم المقرر للسلع والخدمات.

تعمل برامج التكيف الهيكلي على ان تستثنى الأجور من عملية إطلاق الأسعار وبتثبيت الأجر حتى اسميا أي أنها ترفض تحرير أسواق العمل ، في الجانب المتعلق بالأجور الأمر الذي يعني تدهور القيمة الحقيقية للأجور (أي انخفاض الاجور)¹³.

ب- الخصخصة (Privatizations):

تعني إسناد ملكية وإدارة العديد من المؤسسات المملوكة للقطاع العام إلى القطاع الخاص، وتشكل الخصخصة جزء من عملية تعديل هيكلي في النشاط الاقتصادي، في إطار الهدف الأساسي المتمثل في تحقيق الكفاءة الاقتصادية، إذ تنطوي على تغيرات أساسية في الدور المنوط بالدولة والمتمثل في تعزيز الاقتصاد بكافة قطاعاته، وخلق الوظائف في سوق العمل وتوفير البنية التحتية الأساسية والخدمات الاجتماعية.

كما تختلف الأولويات بالنسبة لأهداف الخصخصة على مستوى الدول، ففي اقتصادات الأسواق المتحولة (دول أوروبا الشرقية) كانت برامج الخصخصة وسيلة للانتقال من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق، في حين اعتمدت دول أمريكا اللاتينية الخصخصة وسيلة لتثبيت اقتصاداتها وتخفيض مستوى ديونها¹⁴.

ج- تحرير التجارة :

تستهدف سياسات تحرير التجارة الخارجية تشجيع الصادرات انطلاقا من إن هذه الاقتصادات تواجه قدرا من العجز في العملات الأجنبية وان عوائد الصادرات، وليس الاقتراض الخارجي، تعد المصدر الأساسي والموضوعي لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات، إذ يتمحور هدف برامج التكيف الهيكلي على

الصعيد الدولي لتشجيع الاندماج في الاقتصاد العالمي وإزالة أي عوائق أمام الاستيراد من الخارج وتحفيز التصدير.¹⁵

المحور الثالث: علاقة الجزائر بصندوق النقد و البنك الدوليين

اولا العلاقة مع الصندوق :

بدأت علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي بعد الاستقلال مباشرة، حيث انضمت الجزائر الى صندوق النقد الدولي بتاريخ 1963 /09/26 و قدرت حصتها في ذلك الوقت بـ 623.1 مليون وحدة سحب خاصة .

تعد حقوق السحب الخاصة نوعا من الأصول المالية الدولية التي يقوم بإصدارها صندوق النقد الدولي وهي عبارة عن نقد احتياطي دولي، تستخدم كوسيلة جديدة لدعم أصول السيولة الدولية كالذهب و الدولار و العملة الأجنبية القابلة للتداول.

لتصل في اوت 1994 الى 941.4 مليون وحدة سحب خاصة و يمثل الجزائر في الصندوق محافظ بنك الجزائر في مجلس المحافظين¹⁶.

استجابة الجزائر حسب الصندوق من خلال ما جاء في تقرير زيارة الوفد في اطار المادة الرابعة سنة 2017 حيث تم الاتفاق حول الاتي¹⁷:

وافقت السلطات على أن الإصلاحات الهيكلية واسعة ينبغي أن يتم التيسير التدريجي وبخطى ثابتة

مثل قانون الاستثمار الجديد ، ومسودة قانون حول الشراكات بين القطاعين العام والخاص ، وقانون مخصص جديد ، يهدف إلى تبسيط الإجراءات والحد من التأخير الإداري. واتفقوا على أن الأطر المؤسسية والقانونية يجب ان تتكيف بشكل جيد مع اقتصاد قائم على السوق ويلزم تجديده.

ثانيا علاقة الجزائر و البنك الدولي¹⁸

تقارير البنك الدولي حول الجزائر يظهر التطور الكبير في العلاقات بين الجزائر والبنك الدولي بعد 1962، هذا النوع من التدخل امتد حتى بداية 1990 التاريخ الذي دخلت فيه الجزائر في أزمة اقتصادية، بسبب تدهور كبير في أسعار البترول اضطرت الجزائر من خلالها إلى التوقف تماما عن تسديد ديونها أمام هذا المأزق كان من الضروري تدخل كل من البنك والصندوق.

للشروع في مفاوضات لاسترداد الديون الخارجية وتطبيق فوري لتوصيات البنك الدولي المفروضة على الجزائر في إطار ما يسمى بمخطط تسوية الوضعية نتائج هذا المخطط استعجالي كانت للأسف وخيمة ، حيث أدى تطبيقها سنوات 1994-1995 إلى إضرار هام في القطاع العام .

وبطلب من الحكومة الجزائرية، تم إنشاء إستراتيجية تعاون بينها وبين البنك ، سميت بالمساعدة القرب استراتيجية هذه الإستراتيجية الجديدة من التعاون المطبقة من 2004-2006 تتركز حول بناء المشاريع وتطوير نمو اقتصادي ، وكذا خلق مناصب شغل من خلال مساعدة القطاع العام وجعله فعال و التشجيع على الاستثمار الخاص في القطاع الاقتصادي.

القروض التي تحصلت عليها الجزائر من البنك قرضين رئيسيين لتقليل آثار الكوارث الطبيعية وخلق فرص العمل تتمثل في ما يلي :

قرض من البنك الدولي لتقليل آثار الكوارث الطبيعية على فقراء المناطق الحضرية في الجزائر في 08 اوت 2002 وافق البنك الدولي على قرض قيمته 89 مليون\$ أمريكي لتخفيض درجة تعرض سكان المناطق الحضرية (المدن) للفيضانات و الزلازل و الكوارث الطبيعية الأخرى ، و المشروع يرمي إلى تحسن قدرة الجزائر على التصدي لأوضاع الكوارث الطبيعية وإدارتها

ثالثا تطور ازمة الديون :

تطورت المديونية الخارجية بسبب تمويل التنمية من خلال القروض التي اخذت منحى تصاعدي ، حيث ارتفعت من 6 مليار دج سنة 1974، و 13.3 مليار دج سنة 1976 ثم 20 مليار دج سنة 1978 لتصل عند 26 مليار دج في سنة 1979 .

و جدت حكومة السيد مولود حمروش في 21 سبتمبر 1989 اربعة تحديات كبيرة تتطلب ابرام اتفاقية ستندباي التي ترعها المؤسسات المالية العالمية .

ولحل هذه الازمة عملت الحكومة على اربعة محاور :

- أ- العمل على وقف التراجع الاقتصادي وبعث النمو من جديد
- ب- البحث عن حل عاجل لازمة المديونية الخارجية
- ت- السعي لاعادة التوازن لميزان المدفوعات
- ث- وضع آليات لضبط العمل السياسي وتحقيق السلم الاجتماعي

رغم ان حكومة السيد مولود حمروش لم تعمر طويلا (17 شهر) غير ان هذه الفترة مكنت الطاقم الحكومي من تقديم 40 مشروع قانون اصلاحي ، كان النصف الاول منه متعلق بالشق الاقتصادي في إطار ما يعرف ب "سياسة الانعاش الاقتصادي"

بإضافة الى القيام بتشريعات تصب في فتح المجال للحريات السياسية¹⁹.

المحور الرابع: أهم الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر

عرفت الجزائر العديد من الاصلاحات الاقتصادية بسبب ازمة المديونية المتراكمة وحصول عدة ازمات اخرى منها ازمة انخفاض اسعار النفط ، مما اثر سلبا باعتبار البترول يمثل 97% من صادرات الجزائر مما دفع بها لطلب المساعدة متبوعة بسلسلة من الاصلاحات الاقتصادية .

اولا أهم الاتفاقيات المشروطة بالإصلاحات:

1- برنامج التثبيت الاقتصادي الأول: 1989/05/31 الى 1990/05/30

حصلت الجزائر على قرض بمبلغ 155,7 مليون وحدة (ح س خ) من صندوق النقد الدولي على اقساط

من نوع الاستعداد الائتماني stand-by في 31 ماي 1989 و كانت الاصلاحات حسب شروط صندوق النقد الدولي على الشكل التالي :

- أ- إعادة تكييف الاقتصاد الجزائري.
- ب- إنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية .
- ت- الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحرير اسعار الفائدة و اسعار الصرف .
- ث- منح الاستقلالية القانونية ل خمس بنوك تجارية، حيث انشئت بنوك في هذا الاطار كبنك البركة (06 ديسمبر 1990) و بنك الاتحاد – Union Bank في (07 ماي 1995)
- ج- تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع و الخدمات و ذلك برفع الدعم التدريجي للدولة على المواد السلع .

كما تراجعت الجزائر عن دعم القروض الموجهة للمؤسسات العمومية وإدخال بعض التعديلات على القانون التجاري ،بالإضافة الى تحفيز الصادرات و الواردات من خلال مايلي :

- أ- تخفيض سعر الصرف وقيمة الدينار وتحرير الأسعار.
 - ب- تقليص حجم الموازنة العامة.
 - ت- تجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة
 - ث- تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية .
 - ج- إلغاء عجز الميزانية وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية.
- 2- اتفاق الثاني مع الصندوق و البنك الدوليين (03 جوان 1991---1992/03/30)²⁰

بموجب اتفاق البرنامج الاستعدي الثاني حصلت الجزائر على قرض قدره 300 مليون وحدة (ح س خ) أي ما يعادل 404 مليون دولار توزع على أربعة أقساط قيمة كل قسط 100 مليون دولار أي ما يعادل 75 مليون وحدة (ح س خ)، وجاء لاستكمال برنامج التعديل - ابرم في سرية تامة - و اسفر عن الاصلاحات التالية:

- أ- اعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الادارية على اساس قواعد السوق
- ب- تقليص دور خزانة الدولة في تمويل عجز المؤسسات .
- ت- اصلاح نظام الاجور و تغيير سياسة الاعانات
- ث- الغاء التمييز بين القطاع العام و الخاص
- ج- توقف الدولة عن التمويل المباشر للبناء و السكن
- ح- مشاركة القطاع الخاص في التجارة الخارجية
- خ- ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق ضبط أسعار السلع والخدمات
- د- تحرير التجارة الخارجية مدعم بقابلية أكبر لتحويل الدينار
- ذ- تقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، والعمل على تنشيط القطاع الخاص لاحداث تنوع في الصادرات لتقوية الاقتصاد على مواجهة الصدمات الخارجية.
- 3- اتفاق الثالث(أفريل 1994- مارس 1995) ²¹

أدت الأوضاع الاقتصادية السيئة التي عرفت الجزائر ، نتيجة انخفاض سعر البترول سنة 1986 الى عقد هذا الاتفاق بشكل علني على عكس الاتفاقيين السابقين اللذان تم تنفيذهما في سرية تامة، وقد تم إعداد هذا البرنامج في إطار إعادة الجدولة للديون الخارجية، وكان الهدف من تنفيذ هذا البرنامج هو إعادة بعث التنمية بمعنى تحقيق معدل نمو للناتج الداخلي إحداث برنامج للإصلاحات الهيكلية من خلال العمليات التالية :

- أ- تحرير التجارة الخارجية عن طريق إلغاء أي شكل من أشكال الاحتكار
- ب- تخفيض المديونية الخارجية في الأجل المتوسط والطويل
- ت- إصلاح سياسة الصرف وتكييف سعر الصرف على أساس 36 دينار للدولار الواحد
- ث- ترشيد نظام الحماية الاجتماعية بإدخال نظام الشبكة الاجتماعية في المنفعة العمومية
- ج- الضغط على الطلب الداخلي بواسطة سياسة الموازنة والسياسة النقدية الصارمة
- ح- تقليص وتيرة التوسع النقدي عن طريق اختيار عمليات إعادة التمويل والرفع من معدلات الفائدة

خ- استقلالية مؤسسات عمومية وطنية من بين 66 مؤسسة وإنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

د- حل 88 مؤسسة عمومية محلية و عرض 5 فنادق عمومية للبيع.

4- الاتفاق الرابع (أفريل 1995 – مارس 1998)²²

لجأت الجزائر مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التعديل الهيكلي تحت ضغط الأزمة الاقتصادية والمالية والأمنية ، حيث كانت مرغمة على اللجوء مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

تضمن هذا الاتفاق استفادة الجزائر من الدعم المالي في إطار التسهيل التمويلي الموسع لإعادة جدولة ديونها التي مست أكثر من 15 مليار دولار، وتخفيض معدل خدمة الدين لحوالي 53.3% من عائدات الصادرات سنة 1994، والتي عاودت الارتفاع ثانية لتصل الى 84% سنة 1995 ، مما اضطرت الجزائر الى طلب اعادة جدولة الديون العمومية مرة أخرى مع نادي باريس لحوالي 7مليار دولار، و 3.2 مليار دولار للديون الخاصة مع نادي لندن .

إن تنفيذ الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي ألزمها القبول بشروط صندوق النقد الدولي فيما يخص

إحداث تغيير على مستوى الاقتصاد الكلي تمثلت في²³

أ- مواصلة تجميد الأجور في المؤسسات العمومية، وأن أي زيادة فيها لابد وأن تكون بغرض تشجيع الادخار وليس توسيع الاستهلاك بسبب ضعف العرض الوطني المحلي، مع وضع الحكومة لآليات فعلية لامتناع انعكاسات البرنامج على المداخيل وقدرتهم الشرائية بفتح شبكة متنوعة للحماية الاجتماعية

ب- الالغاء الكلي للقيود المفروضة على الأسعار، بتخفيض دعمها

ت- إقامة سوق صرف ما بين البنوك

ث- إلغاء الدعم للمنتجات الطاقوية والغذائية و إصلاح أسعار الدعم للزراعة

ج- توسيع نطاق تطبيق الضريبة على القيمة المضافة بخفض الإعفاءات.

ح- مراجعة إصلاح الضريبة على القيمة المضافة

خ- إصلاح التعريفات الجمركية.

د- الشروع في إصلاح الوظيف العمومي بهدف تقليص العمالة الزائدة

ذ- فحص بالتعاون مع البنك الدولي سير و تمويل نظام التأمين على البطالة

ر- تصفية المؤسسات العمومية المفلسة

ز- إعداد الحكومة لمشروع قانون حول الخصخصة

من خلال الاتفاقيات يتبين ان عملية الاصلاحات التي اتبعتها الجزائر كانت تسير في اتجاه اقتصاد السوق و الخروج من عباءة الاقتصاد الموجه ، وكانت كل الاتفاقيات متشابهة من حيث خطة الاصلاحات من خلال تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي و ترك الأمر للسوق وتعظيم دور القطاع الخاص المحلي و الاجنبي و استمر اتباع الجزائر لتوصيات الصندوق و البنك الدولي حتى بعد الازمة و تسديد الجزائر لديونها ، في اطار ما يعرف بالمادة الرابعة التي تكرر المشورة و المراقبة للدول الاعضاء ، وهذا ما يبينه الجدول رقم (01)

ثانيا القيام بالاصلاحات التشريعية و التنظيمية :

من خلال اصدار القانون 10/90 في المجال النقدي و اهم ما تضمنه هذا القانون :

- أ- ارجاع الوظائف التقليدية للدينار الجزائري
 - ب- استقلالية البنك المركزي
 - ت- تخفيض تمويل الاقتصاد من الخزينة
 - ث- ارجاع الديون المتركمة على الخزينة تجاه البنك المركزي وفق جدول زمني مدته 15 سنة ابتدا من تاريخ صدور القانون.
 - ج- اعطاء الصبغة التجارية للبنوك الاولى
 - ح- وضع مجلس النقد و القرض كأعلى هيئة للسلطة النقدية .
- اعطاء مكانه هامة للسياسة النقدية كأداة ضبط اقتصادي تحت اشراف البنك و الذي اصبح ابتداء من صدور هذا القانون ب "بنك الجزائر"
- وضع القانون 10/90 طريقة تعيين محافظ البنك من خلال مرسوم رئاسي لمدة 6 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ، كما اصبح البنك يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و رأسمال مكتتب من طرف الدولة

السماح بانشاء بنوك او مؤسسات مالية أجنبية على التراب الجزائري

انشاء لجنة للرقابة المصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين و الانظمة المصرفية و لها صلاحيات تسليط عقوبات على المخالفين .

ثالثا رؤية صندوق النقد لمسار الاصلاحات في الجزائر :

استمرت متابعة مؤسسات بروتن وودز لعملية الاصلاحات في الجزائر حتى بعد مرور الازمة ، باعتبار ذلك يدخل في اطار المساعدة الفنية و المشورة التي ينص عليها الاتفاق المنشئ لصندوق النقد

في اطار ما يعرف المادة الرابعة التي تخول للصندوق عملية المراقبة و تقديم المعلومات الاقتصادية و المصرفية .

دعا رئيس بعثة الصندوق، جان فرونسوا دوفان، الذي زار الجزائر في سنة 2016 ، إلى مواصلة ترشيد الإنفاق العام للدولة، والبدء في إصلاحات كبرى لمواجهة ما وصفها بـ"الصدمة النفطية"، والمتمثلة في تهاوي أسعار النفط منذ عام 2014.

و اعتبر دوفان أن صندوق النقد يدعم مسار الإصلاحات التي تنتهجها الحكومة الجزائرية، واصفا إياها بـ"الضرورة لتحقيق التنوع الاقتصادي، بدلا من اعتمادها بشكل شبه أساسي على إنتاج النفط. لمواجهة الصدمة النفطية الكبيرة، يجب الرد على صعيدين، الأول هو تطهير (ترشيد) النفقات العامة، حيث أضعفت الصدمة النفطية قدرة الدولة على مواصلة التمويل بنفس المستوى السابق.

أما الإجراء الثاني، وفقا لرئيس بعثة صندوق النقد الدولي، فهو "إجراء إصلاحات كبرى ضرورية ليكون النمو مدفوعا من طرف القطاع الخاص، وأن يكون أقل تبعية للمحروقات (النفط).. أي نمو متنوعا".²⁴

وخصصت الجزائر في موازنة عام 2017 قرابة 1630 مليار دينار (نحو 16 مليار دولار أمريكي) كتحويلات اجتماعية، ما يمثل 23.7% من الموازنة العامة للبلد، بانخفاض 11.4 مقارنة بالعام الماضي، ورصدت الحكومة الجزائرية في موازنة عام 2017 ما يقارب 413.5 مليار دينار (أكثر من 4 مليارات دولار) كمخصصات لدعم أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية، ومنها الحبوب والسكر والحليب والزيوت الغذائية.

خفضت الجزائر من نسب الدعم الموجه لبعض المواد، مثل الوقود، ويتجه تدريجيا نحو الدعم (النقدي) الموجه إلى العائلات مباشرة، بدلا من دعم المواد الاستهلاكية، باشرت الجزائر إصلاحات لترشيد الإنفاق العام (التقشف) وتجميد مشروعات كبرى للبنية التحتية، لمواجهة صدمة انهيار أسعار النفط التي أدت على تراجع عائدات البلد كثيرا.

ولكن تأثير الصدمة النفطية، اقترضت الجزائر من السوق الداخلية قرابة 6 مليارات دولار في شكل سندات خزانة، فيما تعتزم الاقتراض من الخارج لتمويل مشروعات بنى تحتية، بحسب مسؤولين. وفي الثاني من نوفمبر 2016، أعلن البنك الإفريقي للتنمية موافقته على إقراض الجزائر 995 ملايين دولار، وهذا هو القرض الأول من نوعه منذ سداد الجزائر المبكر عام 2008 لديون خارجية بلغت نحو 33 مليار دولار.

وقال دوفان في حديث لمدينة صندوق النقد الدولي إنه " أمام الجزائر فرصة استثنائية للتركيز على اجراء إصلاحات أساسية وإعادة بناء اقتصاده وفق نمط أكثر ديمومة" مضيفا أن الجزائر بإمكانها "تقليص تبعيتها للعائدات النفطية وتنويع اقتصادها، واعتبر دوفان أن التأقلم مع هذه الصدمة الخارجية يجب أن يركز على دعامتين:

✓ الأولى في إعادة توازن الميزانية بهدف إعادة صحة الاقتصاد من خلال امتصاص العجز العمومي والخارجي.

✓ الثانية في اصلاحات هيكلية واسعة من شأنها ان تساهم في تحرير طاقات القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد وتحقيق نمو اقوى وتوفير المزيد من مناصب الشغل.

ويقوم تعزيز افاق النمو في الجزائر على تحسين مناخ الاعمال وتدعيم الحكامة الاقتصادية و تطوير اسواق رؤوس الاموال و تشجيع الاستثمار الاجنبية و تحسين سوق العمل مع ضمان الحماية الملائمة للعمال²⁵

يمكن القول ان الاصلاحات التي قامت بها الجزائر كانت بتوجيه و ضغط من الصندوق و البنك الدولي و في اطار مشروطة الاصلاح للحصول على قروض.

الخاتمة :

يعتبر الاصلاح امر حتمي تمليه ظروف معينة، او يكون نتيجة ازمات تقتضي الاصلاح للانتقال الى وضع افضل.

تعمل المؤسسات المالية الدولية و في مقدمتها الصندوق و البنك الدوليين، على ربط القروض بالاصطلاحات الاقتصادية ضمن مشروطة اصلاحية لتحقيق الانتقال من دول ذات اقتصاد مركزي الى دول تدعم اقتصاد السوق ، و تنسحب الدولة من الادوار الاقتصادية والاجتماعية .

قامت الجزائر بإصلاحات نتيجة ضغوط داخلية و خارجية ، خاصة ما تعلق منها بالشق الاقتصادي و الذي تطلب من الدولة الجزائرية في ظل الاسعار المنخفضة للنفط و تراكم الديون الخارجية الى طلب المساعدة من المؤسسات المالية العالمية من قبيل صندوق النقد و البنك الدوليين

لكن الملاحظ ان الجزائر غالبا ما كانت تلجأ الى المؤسسات المالية في حال وجود أزمة اقتصادية و التي عادة ما تكون بسبب تدني اسعار النفط لتشرع بعدها الدولة الجزائرية في عملية اصلاحات ، اي ان الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر عادة ما تكون تحت الاكراه و ليست بسبب استراتيجية متبعة و إلا كيف نفسر اعتماد الجزائر 97 % من المحروقات منذ الاستقلال الى اليوم و حصول ازمات متتالية

بسبب تدني اسعار النفط و لجوء الجزائر الى صندوق النقد و البنك الدوليين بشكل متواصل و له علاقة بأسعار البترول.

الجدول رقم (01) - استجابة السلطات الجزائرية لتوصيات صندوق النقد الدولي السابقة

توصية صندوق النقد الدولي	مدى استجابة السلطات الجزائرية
ضبط فاتورة الأجور	ميزانية عام 2018 تجمد تقريبا الأجور بالقيمة الاسمية. وتشمل التدابير لاحتواء فاتورة الأجور أيضا تجميد التوظيف باستثناء القطاعات الاستراتيجية
خفض تدريجي لدعم الوقود وإدخال نظام تحويل نقدي موجه	رفعت الحكومة ضريبة الوقود والكهرباء في عام 2018 و يعتزم تعميق إصلاح الدعم، وهي تعمل مع البنك الدولي على استراتيجية التواصل وإدخال نظام الاستهداف.
تعبئة المزيد من الإيرادات الغير الهيدروكربونية من خلال توسيع القاعدة الضريبية	ميزانية 2018 زادت الضرائب على التبغ والنيبيذ و الكحول والضرائب المرتفعة والرسوم الجمركية على عدة منتجات مستوردة . اتخذت الحكومة خطوات لتحديث الضرائب و العمليات الإدارية ، بما في ذلك أنظمة تكنولوجيا المعلومات
خفض الإنفاق الاستثماري العام وتحسين كفاءته	تم تخفيض الإنفاق الاستثماري العام بشكل ملحوظ في عام 2017 ، وإن كان أقل من المطلوب في الميزانية. ومع ذلك ، فإن ميزانية 2018 دعت إلى زيادة كبيرة في النفقات الرأسمالية.
اعتماد سعر الصرف الموجه للسوق السياسات النقدية والمالية النظري في انخفاض تدريجي للدينار لتخفيف الضغط على ميزان المدفوعات والاحتياطيات الخارجية	خفضت بنسبة 10 و 8 بالمائة ، على التوالي في عام 2017 ، يعكس في الغالب اليورو / الدولار تقلبات اسعار الصرف

تم طرح عمليات السوق المفتوحة في عام 2017. أصبحت التكيف لمواجهة تأثير التمويل النقدي	ضبط عمليات السوق المفتوحة للتغيير ظروف السيولة والتضخم
تم تقديم لوائح جديدة ، بما في ذلك لتعزيز حوكمة الشركات في البنوك.	تعزيز الإطار الاحترازي وتحسين التأهب للآزمات

المصدر:

IMF Country Report No. 18/168 ,2018 ARTICLE IV CONSULTATION—PRESS RELEASE; STAFF REPORT; AND STATEMENT BY THE EXECUTIVE DIRECTOR FOR ALGERIA
International Monetary Fund • Publication Services PO Box 92780 • Washington, D.C.
20090 p30

بتاريخ 2018/09/16 على الساعة 10:20

الهوامش:

1. محمد السعدي (وآخرون)، 1979، القاموس الجديد للطلاب، معجم عربي مدرسي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس
ص. 64.
2. سفيان فوكة، (2006-2007)، "الإستبداد السياسي وإصلاح الحكم في العالم العربي"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر، ص. 66.
3. القرآن الكريم، سورة البقرة، (الآية 11) .
4. القرآن الكريم، سورة النساء، (الآية 12)
5. شعبان العيد ، (2008-2013)، الإصلاح السياسي في الجزائر، مذكرة ماجستير ،جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص. 17.
6. أمين لمشاقفة، الإصلاح السياسي المعنى والمفهوم، مقال الكتروني، 2017/11/20، www.addustour.com
7. نفس المرجع.
8. صحيفة زوات بتاريخ 2017/03/19 على الساعة 10:00 <http://thewhatnews.net/post>
9. إيمان حملاوي، 2014، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2012) ،رسالة ماستر ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص. 5
10. مدني بن شهرة، 2009، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار حامد للنشر والتوزيع ،عمان ، ص. 83.

11. وليد بعداش , صندوق النقد الدولي و التوازن الاقتصادي الخارجي دراسة مقارنة الجزائر- مصر ,رسالة ماجستير،جامعة محمد خيضر بسكرة , ص 21.
12. ايمان عبد الكاظم ،سحر عباس ،2009،تحليل سياسات التكيف الهيكلي في بلدان عربية مختارة (مصر و المغرب) ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية، الاصدار 12،جامعة الكوفة ، العراق،ص129.
13. نفس المرجع ،ص130.
14. نفس المرجع ،ص132.
15. نفس المرجع،ص134.
16. فلة عاشور ، 2005/2004، آثار برنامج الإصلاح المالي لصندوق النقد الدولي على سوق العمل في الجزائر منذ 1994 حتى 2002. مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة،ص61.
17. IMF Country Report No. 17/141. 2017 ARTICLE IV CONSULTATION—PRESS RELEASE;STAFF REPORT; AND STATEMENT BY THE EXECUTIVE DIRECTOR FOR ALGERIA P20.
18. <https://www.politics-dz.com/community/threads/xhul-albnk-alduli.9105>
19. نفس المرجع السابق ص 60.
20. إيمان حملاوي،مرجع سابق ، ص5
21. نفس المرجع ،ص91
22. نفس المرجع ،ص94.
23. نفس المرجع ،ص94.
24. ¹<http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article> بتاريخ 2017/03/27 على الساعة
25. Idem.